

### عنوان المقال

## المتغيرات العمرانية وانعكاساتها على تطور السلوك الإجرامي

### ملخص:

نظرا للمتغيرات الحاصلة في التجمعات السكانية، كان لزاما على الدولة تحمل مسؤولية اتجاه شعها لضمان أمنه وسلامته اتجاه مختلف أشكال الإجرام المنتشرة نتيجة تعقيدات متداخلة اقتصادية واجتماعية ومن بينها تدني مستوى المعيشة وظهور الطبقات بين فئات المجتمع وتدهور الجانب الثقافي وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير على السلوك الانساني، زد على ذلك العوامل البيئية في شقها العمراني ومن ذلك الاكتظاظ السكاني وغير المتناسق وظهور تشكيلات سكنية عشوائية وعدم التوزيع السوي للسكان بين الشمال والجنوب وهو ما قد يزيد من معدلات الجريمة وارتكابها. الكلمات المفتاحية: المتغيرات العمرانية- السلوك الإجرامي- التخطيط العمراني- التنمية.

### Résumé :

Compte tenu des changements qui se produisent dans les centres de population, il incombe à l'État d'assumer la responsabilité de la direction pour assurer la sécurité de ses citoyens afin de les protéger de diverses formes de criminalité, en raison de complications économiques et sociales complexes, notamment d'un faible niveau de vie. Parmi les facteurs qui influent sur le comportement humain figurent les facteurs environnementaux liés à son urbanisation, sa population surpeuplée et disproportionnée, l'émergence de structures de logements aléatoires et le manque de répartition adéquate de la population entre le Nord et le Sud... qui peut augmenter le taux de criminalité et le commettre.

### مقدمة:

لا يخفى على أحد أن الدولة الجزائرية تتبع عدة آليات عقابية للحد من الجريمة، ولا تقتصر هذه الآليات على الجانب القانوني والتشريعي وكذا الجانب الأمني فقط، بل أيضا على ينبغي التركيز على عوامل وقائية أخرى قبلية اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وغيرها. إذ تُعتبر هذه العوامل داعماً أساسياً ومحفزاً للسياسات الحكومية من أجل القضاء على الجريمة، كون أن الوضعية الاقتصادية وكذا تحسين التكامل الاجتماعي من شأنه أن يُضعف من نسبة الاستقرار الأمني وهو ما ينعكس بالإيجاب على الفرد وعلى تنشئته السوية، ويقضي على الانحرافات الإجرامية لديه خاصة في شقها المنظم والمحترف والمستحث.

فمن الصعب القضاء على الجريمة نظرا لتجذرها في المجتمعات عبر أزمات مختلفة ونتيجة تراكمات تاريخية واقتصادية وغيرها من التأثيرات والعوامل المتعددة المختلفة وانتشارها بفعل أساليب حتمية تفرضها

التطورات الحاصلة. وعلى هذا الأساس ينبغي البحث عن أسباب انتشار الجرائم ومن ثمة اعتماد وتجميع كافة الوسائل والأساليب للتخفيف من فرص ارتكاب الجريمة سواء في الجانب الردي أو الاصلاحى أو الوقائى منها. إن فهم علاقة التصميم وإدارة البيئة العمرانية بالسلوك الانساني مطلب مهم لتمكين من رفع مستوى نجاح محاولات منع وقوع الجريمة، ذلك أن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان امكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وبيئتهم، وتعتبر معالجة الجوانب البيئية المؤدية الى وقوع الجريمة أو المهيئة لها، أحد الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، بحيث يتبين أن تكاليف التصميم العمراني والمعماري للحد من الجريمة أقل من تكاليف زيادة قوات الأمن وأقل كذلك من تكاليف توفير الحماية الفردية أو الخاصة للوحدات السكنية، والتي تجعلها في النهاية تظهر وكأنها حصون أو قلاع وليست مساكن<sup>1</sup>.  
مشكلة الدراسة:

سنعتمد في هذا البحث على تبيان خطورة انتشار معدلات الجريمة في الأحياء السكنية، ومعرفة التغيرات العمرانية وتأثيراتها على السلوك الاجرامي للفرد، بحيث نلاحظ بأن الجرائم مثلاً شهدت عدة تحولات عمرانية نتيجة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية .....وهو ما انعكس سلبا على صورتها الديمغرافية وفي منهج تشكلها وما انجر عنه منه آفات اجتماعية وتغيرات في السلوكيات وانحرافها.  
مجال الدراسة:

وعليه سنتطرق إلى تبيان:

- الإطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط العمراني.
- المتغيرات العمرانية وانعكاساتها على معدلات الجريمة داخل الأحياء السكنية.
- إظهار الآليات المتبعة ضمن برامج التنمية العمرانية للحد من الجريمة.

#### المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط العمراني:

أولاً: مفهوم التنمية:

يرى البعث بأن التنمية هي التطور بينما ينظر آخرون إليها باعتبارها عملية متعددة الجوانب، تشمل تغيرات أساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات التي تتبناها المؤسسات العمومية في الإنتاج والخدمات وترمي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر ومن ثمة فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية المنشودة، ليتضح من كل التعاريف المنصبة في مجال التنمية من قبل المختصين والدارسين لهذا المجال بأن التنمية ليست عملية تخطيط اقتصادي أو احداث نمو في قطاع ما، بل هي مسلسل شامل وعمل منسق يتناول كل مقومات الحياة، وتستجيب لمطالب عام للسكان، وبالتالي فهي عملية نسبية<sup>2</sup>.

وحسب تعريف هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية هي العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين: إحداهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيهما توفير ما

يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع.<sup>3</sup>

#### ثانيا: مفهوم التخطيط والتنمية العمرانية:

يتضح لنا في بادئ الأمر بأن مصطلح التخطيط له نفس دلالة مصطلح التنمية العمرانية إلا أنه ينبغي الإشارة هنا إلى اختلاف جوهر كل منهما. بحيث يمكن اعتبار التخطيط العمراني هو تحديد الإطار العام الذي ترسم فيه المدينة وتؤكد فيه معالمها وصورتها التي ينبغي أن تتشكل عليها (توفير البنى التحتية والمتطلبات الخدمات المالية والفنية ....). أما التنمية العمرانية فتتحقق بشكل متوازن وفق سياسات واستراتيجيات تراعى فيها التنمية المكانية، والإنسانية... إن يمكن القول بأن كلا المصطلحان يحققان التكامل فيما بينهما.

#### 01- مفهوم التنمية العمرانية:

يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البيئة الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها، وتعتبر التنمية العمرانية محركاً رئيسياً لكثير من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد العمراني.<sup>4</sup> هذا وتعتبر التنمية العمرانية شقا أساسياً من التنمية الحضرية والتي يقصد بها عملية تطوير المجتمعات الريفية الى مجتمعات حضرية وتشير كذلك الى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وترتبط التنمية بنمو الدولة ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي، بحيث أن هناك من يصفها بالرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج الى تنمية مستدامة<sup>5</sup>. إذ نجد أن التجديد الحضري يساهم في تأهيل النسيج العمراني، ويرافقه استغلال الأمثل للموارد المتاحة والحالية وتسييرها بشكل مضمون لاستمرارية المدينة، بكل ما تحويه من مرافق للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام<sup>6</sup>.

#### 02 - مفهوم التخطيط العمراني:

لقد أصبح للتخطيط العمراني أهمية قصوى في عصرنا الحالي نظرا لما له من تأثير على الأوضاع الاجتماعية للقرية أو المدينة، بحيث أصبحت مهمة التخطيط العمراني مسؤولية غير قاصرة على المهندسين وحدهم وإنما لفريق من الخبراء تضم الى جانب المهندسين المـختصين في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية<sup>7</sup>. بحيث يراد به الوقوف ضد مشاكل واشكالات العمران كونه يعتبر إرادة مزدوجة، إرادة لمعرفة مشاكل التعمير بمختلف تعقيداته وإرادة الإجراء والعمل التي تسمح بالعمل المشترك لتحسين إدارة وتسيير العلاقة الجدلية بين البيئة المعيشية ونمط الحياة<sup>8</sup>.

#### المحور الثاني: تحديد العلاقة بين الإجراء والبيئة العمرانية:

إن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي مرهون بإحساس المواطن بالأمن، وبسلامته في نفسه وحياته وماله وأهله، لذا نجد أن الوقاية من الجريمة تحتل دائما المقام الأول ضمن اهتمامات الدول، وعلى

الرغم من أن هناك العديد من الأساليب الوقائية والعقابية المطبقة للحد من الجريمة، إلا أن للبيئة العمرانية دورا كبيرا في التشجيع على التخفيف من الجريمة أو الحد منها، وقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة والتصدي لها وتمثل هذه الأساليب في:

-أسلوب العقاب،

-أسلوب الإصلاح بإلغاء الدوافع التي تؤدي إلى الجريمة وذلك بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع،

-أسلوب الحد من توفر فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة حتى لا تهيئ المجرم الفرص المتاحة للجريمة.

مما لا شك فيه أن للتحضر في المدن الكبرى العديد من المظاهر الايجابية وأخرى سلبية، ومن سلبياتها التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبروز مشكلات الهجرة الداخلية والخارجية سعيا للرزق، وما يصاحبه من زيادات في مشكلات وانحرافات الشباب والأحداث (غير البالغين) ، نتيجة ضعف الوازع لديني وتفكك الروابط الأسرية وتأثير ذلك على الأجيال وتكوينها السليم، إذ تنتشر جرائم التخريب والإضرار بالممتلكات، وذلك بسبب أنه للتخطيط الحضري للمنطقة السكنية إسهام كبير في تفشي الجرائم والانحرافات في السلوك<sup>9</sup>. خاصة بالنسبة للتجمعات السكنية المتمثلة في أحياء تقليدية ذات أزقة ضيقة تتناقص نسبة الأمن فيها<sup>10</sup>، أو تجمعات سكنية فوضوية وعشوائية.

هذا وتزداد مشكلة الأمن في المدن الكبيرة، نظر الاتساع أحيائها السكنية، وزيادة كثافتها السكانية، فضلا عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية، وقد اتسع النطاق العمراني للمدين، من أحياء تقليدية ذات أزقة ضيقة إلى أحياء سكنية جديدة تم تصميم تخطيط أحيائها بطرق تختلف عن النمط التقليدي.

فأسلوب تخطيط وتصميم البيئة السكنية وطريقة تشكيلها يلعب دورا هاما للغاية في تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وإحساسهم بالأمن ومشاركتهم الفعالة في إيجاده، وكذا في تقليص الفرص المتاحة للجريم، بالتالي الرفع من مستوى الأمن بالأحياء السكنية<sup>11</sup>.

#### المحور الثالث: أهمية التخطيط العمراني وتفاعلاته مع معدلات الجريمة :

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه، ومنذ ذلك الوقت عرف المجتمع الإنساني الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، السلوك السوي والمنحرف، وعمت الجرائم بصورها وأشكالها كافة في كل المجتمعات، وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة والأطباء وعلماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد والتخطيط، وبالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تفسير السلوك الإجرامي.

وهنا كأساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم ووثيق في موضوع الجريمة، ولكن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصرت على دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية لها، ولم تولي جوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي ، فالتباين الاجتماعي وتعارض المصالح الاقتصادية ينعكسان بطريقة أو بأخرى من خلال التركيب العمراني للمدينة ، فمعرفة تركيبة المدينة بأبعادها

الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية تساعد كثيرا في رسم السياسات الوقائية والعلاجية للأمراض والمشكلات الاجتماعية<sup>12</sup>.

لقد أصبحت التجمعات السكنية وبعض المناطق العمرانية مكانا للخارجين على القانون والمتاجرين بالمخدرات ونقطة جذب للكثير من أصحاب حالات الفساد الاجتماعي، وتشكلت بذلك مشكلات أمنية تحول دون التحكم فيها أو ضبطها، بحيث تحولت إلى جيوب للعنف والتطرف وقد يرتكب بعض سكان العشوائيات مثلا جرائم داخل المدينة كالسرقة وترويج المخدرات وغيرها ويعودون إلى مخابئهم في مناطقهم الفوضوية والعشوائية والتجمعات السكنية غير المنظمة<sup>13</sup>.

أولا: عوامل التخطيط العمراني المرتبطة بالجريمة:

هذا ويمكن تلخيص أهم العوامل التخطيطية والتصميمية للمناطق السكنية المرتبطة بالجريمة على النحو التالي:

01-وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول إليها:

بحيث توفر فرصة جيدة للمجرم وتجعل الكثير من الأهداف مكشوفة لهؤلاء مما يسمح لهم بتحديد أهدافهم لارتكاب الجرائم والافلات من العقاب،

02-تنوع العقارات والمباني واختلاط استعمالات الأراضي:

بحيث يمكن أن يتغلغل المنحرفين ويندفعون نحو مناطق سكنية يحددون من خلالها أهدافهم والتعرف على فرصة ممارسة السرقة وجرائم أخرى، ومن ثمة الانسحاب والاختفاء لما يتوفر لتلك المناطق العمرانية والسكنية من وسائل نقل وأمكن متعددة، فالشكل العمراني قد يساعد على ارتكاب الجريمة أو منعها مثلما هو الحال في الأزقة الضيقة ذات الأنشطة التجارية.

03-طبيعة ونظام الشوارع في المدينة:

وهو ما يشكل عاملا مهما في ارتكاب الجريمة إذ أن هناك شوارع يمتنع الناس عن التجوال أو الدخول فيها في فترة محددة خوفا من التعرض للاعتداء أو الهجوم،

04-وسائل الإنارة:

يعتبر استخدام وسائل الإنارة من وسائل السيطرة على الجريمة بحيث يمثل توفير الإنارة داخل المنطقة السكنية والشوارع والمتنزهات وغيرها عاملا مهما وادعا سيكولوجيا للمجرم، بحيث لا يرغب المجرمون في القيام بأية عمل متهور خوفا من أن يكونوا مراقبين،

05-البيئة السكانية:

والمتتمثلة في مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الانسان، اذ تشمل المرافق العامة والملاعب والخدمات الضرورية فضلا عن المتنزهات وتشجير الشوارع والطرق وغيرها من متطلبات ترفيه المجتمع، فمتى توفر المسكن الصحي والملائم والمحيط السكني المدروس نجد أن قدرات الافراد تتعزز انتمائهم الاجتماعي ويقوي تفاعلهم الاجتماعي ويقلل من الشعور بالعزلة والفردية والضيق.

#### 06-الكثافة السكانية:

وهي من اهم العوامل التخطيطية لارتباطها بوقوع الجريمة، وهو ما يؤمن به أغلب علماء الاجتماع والمخططين العمرانيين حيث ينظرون الى المناطق السكانية ذات الكثافة العالية أنها تحوز على معدلات عالية من الجريمة، لما يترتب عليها من آثارا اجتماعية واقتصادية وصحية<sup>14</sup>.

ثانيا: مرتكزات آليات التعامل مع الجريمة وفق مخططات التنمية العمرانية:

وعلى هذا الأساس ينبغي الاعتماد على مجموعة من الآليات والقواعد التي تتلاءم مع برامج التنمية العمرانية من أجل الحد من معدل الجريمة وانتشارها وذلك باحتساب كل المتطلبات والمقومات التي ينبغي أن تقوم وتشكل عليها المخططات العمرانية الهادفة والجامعة لمختلف أبعاد البيئة العمرانية السليمة والمتوازنة والمستديمة.

#### 01-الآليات العامة للحد من الجريمة وفق مخططات التنمية العمرانية "

وتتمثل في:

- تجنب وتوجيه الموارد المالية والطبيعية والبشرية بحيث لا بد أن تتلاءم البرامج التنموية في قطاع العمران مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، و أن تتكيف حسب الوضعية الحالية لتركيب المجتمع.
- مراجعة المنظومة التشريعية والقانونية.
- إيقاف النزوح الريفي وإعادة الانتشار والتوزيع الديمغرافي بشكل منسق،
- إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل والأنشطة، لخلق الاستقرار في الحركات الديمغرافية وإعادة التوازن.

- تبني سياسات وبرامج تنموية جديدة واعتماد برامج المدن الجديدة باعتبارها مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز، والتي تعمل على ضمان تنمية الفضاءات العمرانية بشكل منسجم ومستدام،

- تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعي في الأرياف والمدن على حد سواء.
- دعم الأنشطة الاقتصادية والتحكم في نمو المدن وتنظيمه<sup>15</sup>.

#### 02-الآليات الخاصة للحد من الجريمة وفق مخططات التنمية العمرانية:

- إشراك السكان في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن في أحيائهم السكنية.
- استخدام تصاميم عمرانية ملائمة وأكثر فعالية للتحكم في مستوى الجريمة فعلى سبيل المثال فإن العمارات السكنية ذات المداخل المحصورة ضمن فراغ مشترك يقلل من تعرض المساكن لجرائم السرقة مقارنة بالمداخل غير المقيدة أو المفتوح<sup>16</sup>.

إذ تتصف معظم المناطق العشوائية وغير المنتظمة بعدم وجود مافذ لبعض المواقع، ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في الحالات الضرورية كالإسعاف أو الإنقاذ في حالات الحريق أو مطاردة المجرمين، مما يجعلها بؤرة خطرة للإجرام بسبب بُعدها عن الأجهزة الأمنية وصعوبة الوصول إليها<sup>17</sup>.

• التأكيد على تماسك العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي الواحد، بحيث تبين بأن زيادة القوة بين الروابط قد يحد من الجريمة، إذ أن تكاليف الصرف في توفير الحماية الفردية في هذه التجمعات السكنية والتي تجعلها تبدو مثل حصون وقلاع وليست مساكن قد تكون أعلى من تكاليف التصميم العمراني والمعماري السليم والهادف إلى الحد من الجريمة.

• الرفع من مستوى الأمن الردعي والوقائي، بما يتناسب مع الجوانب التخطيطية والتنظيمية للأحياء وكذلك الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للسكان<sup>18</sup>، إذ يلاحظ ضعف في إجراءات الوقاية من الإجرام وعدم وجود خطة أمنية فعالة لمكافحة الجريمة وقلة الحملات الإعلامية والتوعية<sup>19</sup>.

• تجميع الإحصاءات الجنائية المرتبطة بانتشار الجرائم في الأحياء السكنية لتحديد أطر وأساليب تطوير برامج التنمية العمرانية فيها، واعتماد طرق أمنية ردعية مناسبة.

• إشراك القطاعات والجهات الخاصة والكفاءات المتخصصة في مجالات التنمية العمرانية والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في حل مشاكل العمران بما يتوافق مع التركيبة الخاصة للمجتمع.

• التنسيق بين أجهزة الإدارة المركزية والمحلية لاعتماد برامج استراتيجية وتنفيذها. بما في ذلك تفعيل نظام الرقابة والمساءلة للحد من معوقات التنمية وتحسين قدرات الإدارة المحلية.

#### المحور الرابع: الاستدامة في التخطيط العمراني:

إن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية بيئية اجتماعية. ويدخل في مضمونها تنمية الاستعمالات السكنية والتجارية، وتصميم الشوارع الآمنة والمواصلات العامة بشكل أفضل والمحافظة على الفراغات المفتوحة والمتنزهات، كما أن سياسات تحسين البيئة يمكن أن تحسن الحياة الاجتماعية للناس فالحلول الاجتماعية والبيئية تشجع بناء مدن صحية متفتحة وأكثر حيوية<sup>20</sup>.

ويقصد بالتخطيط العمراني المستدام التخطيط الريادي الهادف لإنشاء بيئات عمرانية وحضرية مستدامة وصديقة ومتوازنة مع بيئتنا، ويعمل التخطيط المستدام على فتح آفاق للمعماريين والمخططين ليصمموا ويشكلوا البيئة العمرانية بما يحقق النفع والفائدة للإنسان والطبيعة معاً، ويمكن تحقيق التخطيط العمراني المستدام عبر توفير مجموعة من العوامل منها الربط بين مناطق البيئة البشرية والبيئة الطبيعية، وكذلك إتاحة الفرصة للتنوع الحيوي بالتواجد في البيئات العمرانية والحضرية البشرية، كما يتعامل التخطيط العمراني المستدام مع الكثافة البنائية وكثافة النقل والمواصلات وتوزيع استعمالات الأراضي، وعلاقة المسطحات الخضراء بالمباني والعمل والخدمات والبنية التحتية .. الخ، أي يشمل التخطيط العمراني المستدام كافة نواحي النمو والتطور في التجمعات الحضرية<sup>21</sup>.

إن ارتباط التنمية المستدامة بكافة فروع العلم الحالية جعل المفكرين يجددون مبادئ علومهم ومن هذه العلوم علم التخطيط والتصميم العمراني الحديث، الذي أُرسيت له قواعد ومبادئ تتماشى مع النظريات والأفكار الحديثة ومن المبادئ والقواعد الجديدة ما يلي:

- اللجوء الى إعادة استخدام المباني والبنية الأساسية بما في ذلك إعادة استخدام الموارد المعاد تصنيعها وترشيدها والحفاظ عليها،
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها لضمان استمراريته،
- ترشيد الطاقة المستهلكة في الأماكن التي تتطلب تنمية وإقامة نماذج ومنشآت جديدة، حيث أن من المفروض أن التنمية المستقبلية يجب أن تؤمن احتياجات الناس في انتاج الغذاء واستخراج الثروات وتأمين مساكن جديدة من ناحية ثانية مع احترام الأهداف البيئية المحددة من مبادئ التنمية المستدامة،
- متطلبات التنمية المستدامة منسجمة ومتوافقة وتعكس شخصية المناطق العمرانية والبعد الاجتماعي باحترام ما هو تقليدي منها وأيضا تفضيل خلق بيئة تناسب المقياس الإنساني، هذه المظاهر وغيرها في أفضل شكلها في التصميم العمراني الذي ينبغي أن يستحوذ على مخطط التنمية المستدامة،
- وضع تخطيطات للفراغات العمرانية بشكل مرن ويسمح بتبني استخدامات مختلفة ومتنوعة في نفس الوقت مع مرور أجيال، بما في ذلك تأمين التنمية الاقتصادية وإمكانية الانتقال المكاني وأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وضمان حياة مستقبلية مستدامة<sup>22</sup>.

#### خاتمة:

ان الجريمة ترتكب في بيئة معينة، وهي المكان الذي تتفاعل فيه كافة العوامل، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية، ويقصد بالبيئة مجموعة المتغيرات الخارجية الطبيعية وشبه الطبيعية التي تمارس أو يتوقع منها أن تمارس تأثيراً على الظواهر المختلفة.

ولهذا كان كما لا يزال الباحثين في واقع مجتمعاتهم مقارنين معدلات وتوزيعات هذه الظاهرة الكمية والكيفية بما في مجتمعات أخرى، فمثل هذا الإجراء قد يفيد في فهم هذه الظاهرة فهما أعمقا ويزداد هذا الفهم دقة إذ ما اعتقد الباحثين على أطر نظرية ومداخل تفسيرية أكثر عمومية وتجريداً، معتمداً على أسلوب الدراسات الارتباطية التفسيرية التي تختبر مدى علاقة الظاهرة الاجرامية بالمتغيرات العمرانية.

#### قائمة الهوامش:

- <sup>1</sup> - علي بن سالم بن عمر باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية، حالة دراسية للأحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض، ص: 11، انظر الموقع الإلكتروني: [www.fac.ksu.edu.sa](http://www.fac.ksu.edu.sa)
- <sup>2</sup> - بوزيدي سليمان، معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، ص: 3-4، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-chlef.dz>
- <sup>3</sup> - مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص: 64.
- <sup>4</sup> - أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.cpas-egypt.com>
- <sup>5</sup> - بوزيدي سليمان، المرجع السابق، ص: 6-7.

- <sup>6</sup> - بلعدي نسيم، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 15.
- <sup>7</sup> - بولعشب حكيم، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007، ص: 21.
- <sup>8</sup> - بيبيمون وليد، ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية - حالة مدينتي باتنة وتازولت، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية - قسم الهندسة المعمارية، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012، ص 39.
- <sup>9</sup> - هدى عبد الصاحب العلوان، ميس محمود مخلف الدليحي، محددات البيئة الآمنة للمجتمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن، مجلة الهندسة، المجلد 17، العدد 3، حزيران 2011، ص 61، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
- <sup>10</sup> - توفيق خنشول، المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري مقارنة مجالية - حالة مدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص 41.
- <sup>11</sup> - المرجع نفسه، ص ص 41-42.
- <sup>12</sup> - محمد توفيق محمد الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص 50.
- <sup>13</sup> - حكم صلاح داود سلمان الزبيدي، المناطق العشوائية في مدينة بغداد واقعها وآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، مجلة ديالي، للبحوث الإنسانية، العدد 52، كلية التربية للعلوم الإنسانية العراق، 2011، ص ص 13-14.
- <sup>14</sup> - محمد توفيق محمد الحاج حسن، المرجع السابق، ص ص 51-55.
- <sup>15</sup> - ميدني شايب الذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة - مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص ص 78-82.
- <sup>16</sup> - علي بن سالم بن عمر بهمام، المرجع السابق، ص ص 9-17.
- <sup>17</sup> - صلاح داود سلمان الزبيدي، المرجع السابق، ص 13.
- <sup>18</sup> - علي بن سالم بن عمر بهمام، المرجع السابق، ص ص 18.
- <sup>19</sup> - صلاح داود سلمان الزبيدي، المرجع السابق، ص 14.
- <sup>20</sup> - مجد عمر حافظ ادريخ، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص: 24.
- <sup>21</sup> - علاء الدين الجماسي، فريد صبح القيق، محمد عبد السلام الفراء، استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ورقة بحثية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية - غزة - يونيو 2010، ص 6.
- <sup>22</sup> - عمر محمد الحسيني، التنمية المتواصلة.. المستدامة في تخطيط وتصميم الفراغات العمرانية ( حالة تطبيق على فراغ الأزهر في مدينة القاهرة ) ص ص 2-3، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.cpas-egypt.com>